

الفاعل من حيث الأهمية بدليل حذفه ، وإذا جاز حذفه فلا يستبعد تقديمه ، ومن ثم فهو يخالف شيخه حين يعرب : زيدا ضربت ، مفعولا مقديما ، وأما في نحو : زيدا ضربته ، فإن المتقدم عنده منصوب بالقصد إليه ، كما ذهب إليه شيخه ، حيث لا تقديم لما استوفى الفعل معموله .

٧ - لا يلى العامل إلا ما عمل فيه :

رَدَدَ هذا الأصل مرتين ، الأولى وهو يحتج لأن العامل فى النعت معنوى ، وهو تبعيته للمنعوت ، وكان مما قوى به هذا العامل ، امتناع تقديم النعت على المنعوت ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله ، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى ، وكما يليه الحال والظرف ، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره . (١)

وفى المرة الثانية اعتمده وهو يوجه ما رآه من قصر الحروف الستة على العمل فى الاسم دون الخبر ، قال : «بدلك على انها لم تعمل فى الاسم الثانى أنه لا يليها ، لأنه لا يلى العامل ما عمل فيه غيره ، فلو عملت فيه لولها كما يلى كان خبرها ، ويلي الفعل مفعوله (٢)» .

والقول بأن هذه الحروف لا تعمل فى الخبر هو مذهب الكوفيين (٣) .

هذا ما وقع لى من أصوله فى العمل .

تفسيره لظاهرة الاعراب :

إذا كان النظر فى علامات الاعراب قد أفضى إلى القول بنظرية العامل ، فإن النحاة لم يغفلوا النظر فى هذه العلامات ذاتها بحثا عن دلالتها ، وعن السرفى وقوعها هذا الموقع من الكلمة ، وعن أى أنواع الكلم هي أصل فيه ؟

(١) ن . م . ٢٣٢

(٢) ن . م . ٣٤٣ ، وانظر ٢٣٢

(٣) ينظر العوامل النحوية ٩٥ ، والانصاف ١٧٦